" أقائم أخواك " وطريقة تفسيره عند سيبويه والرضى
بالاعتماد على مفهومى الموضع والمثال
(أعظم فارق يفترق فيه النحو العربى الأصيل عن اللسانيات الغربية الحديثة)

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

يكثر فى كلام النحاة الأولين مجىء مثل هذه العبارات : " هذا موضع لا يدخله ..." . (الكتاب . 226/1)" وموضعه موضع اسم منون " (276) " وفى موضع ابتداء " (354) " . ولا يكاد فصل من فصول كتاب سيبويه يخلو من لفظة موضع أو ما يشتق منها وما يرادفها (بل لا تكاد صفحة من هذا الكتاب تخلو من هذا المفهوم ولو ضمنيا) . وكذلك هو الأمر بالنسبة لمفهوم المثال وما يقوم مقام المصطلح مثل الحدّ أو الباب ويعتقد الكثير من المحدثين أن هذه الألفاظ إنما معناها القاعدة النحوية ليس إلا . فهذه المصطلحات وإن كانت تحتمل هذا المعنى إذا نظرنا إليها بمنظار معلم العربية إلا أنها تشتمل على معان علمية دقيقة تتجاوز هذا التأويل المدرسى إلى أبعد حد كما سنراه .

فالكثير من النحو أو الأنحاء العربية ـ أى الضروب من الكلام (1) ـ التى سمعت من أفواه فصحاء العرب ودوّنها اللغويون يعتمد النحويون فى تفسيرها على مفهوم الموضع فما هو الموضع عندهم وهل نجد موقع الوحدة اللغوية فى مدرج الكلام أو هو شىء أكثر من ذلك تجريدا وهل يوجد الآن فى علوم اللسان الحديثة (أو اللسانيات) شىء يماثل هذا المفهوم العربى الهام أو يقاربه ؟ ثم إن كان فى هذه العلوم الحديثة تصور قريب من هذا ففى ماذا يلتقيان وفى ماذا يختلفان ؟ وسنحاول فى الوقت نفسه أن تبين الأهمية العظيمة التى يكتسبها مفهوم الموضع فى تفسير بنية اللغة ونمثّل لذلك ، إن شاء الله ، باعتمادنا على العبارة المشهورة : " أقائم أخواك " التى شغلت عقول النحاة مدة طويلة .

*ألقى هذا البحث فى الجلسة الثالثة عشرة يوم الأربعاء ٨ من ذى القعدة سنة ١٤١٦ هـ الموافق ٢٧ من مارس (آزار) سنة ١٩٩٦ م .

(١) ومن ثم جاء لقب " النحويون " الذى يكثر مجيؤه فى كتاب سيبويه وهو نسبة هؤلاء إلى ما كانوا يتدارسونه من " ألحاء " الكلام والجدير بالملاحظة أنه لا يوجد فى كتاب سيبويه لفظة " نحو " بمعنى علم النحو . ظهرت لأول مرة عند تلميذه الأخفش فى " معانى القرآن " : " أهل النحو " (375/1 ، مرة واحدة) وعند معاصره الفراء فى معانى القرآن : " قياس النحو (161/1، مرة واحدة أيضا) . فاختصر الاخفش عبارة " النحويين " ثم جاء الفراء وأضاف إليها كلمة القياس فصارت كلمة النحو تدل على العلم نفسه (وسبْق كلمة النحويين (فى الزمان وعدم استقلال كلمة " نحو " قبل الأخفش يرجّح ما قلناه .

1) استعمال النحويين الأولين لهذا المصطلح ومحاولة اكتشاف أغراضهم منه الموضع كمقياس لمعرفة جنس العنصر اللغوى وحكمه .

(1) الموضع فى مستوى التركيب

جاء فى كتاب سيبويه : " ويبين لك أنها ليست بأسماء إنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك . ألا ترى أنك لو قلت : إن يضرب يأتينا لم يكن كلاما " (1/3) .

ويقول المبرد فى هذا المعنى : " فمن ذلك الأسماء كم وأين وكيف وما ومتى وهذا وهؤلاء وجميع المبهمة ومنها الذى والتى ومنها حيث. واعلم أن الدليل على أن ما ذكر أسماء وقوعها فى مواضع الأسماء وتأديتها ما تؤديه سائر الأسماء " (المقتضب (٣/١٧٢) .

وجاء فى الكتاب : " ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليها اللام لأنك لا تدخلها فى ذا الموضع على الصفة " (375/1) . وأيضا : " وليس (المفعول له) فى موضع ابتداء ولا موضعا بينى على مبتدأ(186/1)

و " لكنه موضع لا تدخله الألف واللام " (224/1).

ويقول سيبويه أيضا : " وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ فى غير موضعه نحو. قولك قد زيدا رأيت وكى زيدا يأتيك " (8/1).

عرفنا بما سبق أن للوحدات اللغوية مواضع خاصة فى تركيب الكلام فإذا وضعت فى غير موضعها فإما أن يقبح ذلك فى غير الشعر وإما أن يكون لحنا لم تتكلم به العرب . والموضع تعرف به أجناس هذه الوحدات فكل وحدة تستطيع أن تدخل فى موضع الأسماء أو موضع الأفعال أو موضع حروف المعانى فمعنى ذلك أنها تتدرج تحت أحد هذه الأجناس ويكون مجراها وحكمها (= مسلكها وأحوالها) مثل مجراها وحكمها . هذا، كما يقولون، حدّ الكلام وأصله . وقد يكون للعنصر الواحد أكثر من موضع فيتحوّل حكمه ومجراه بحسب الموضع فيجرى مجرى الباب الذى ينتمى إلى ذلك الموضع .

يقول المبرد : " أما (مَنْ) فتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك ... وموقعها فى الكلام فى ثلاثة مواضع :تكون خبرا معرفة إذا وصلت ونكرة إذا انكرت وتكون استفهامًا وجزاء " (172/3)، وقد يقع الاسم موضع الحرف فيبنى ولا سيما إذا لزم هذا الموضع وهذا هو سرّ بناء كل الأسماء التى تقع فى موضع الحرف ويقتضى

ذلك أنها تضمن معناه ـــ دون أن يخرجها من كونها أسماء لأنها ـــ وهذا شيء امتاز العرب باكتشافه ـــ قد يقع الشيء في موضعين أو أكثر في نفس العبارة ومعنى ذلك أنه يستطيع أن يغطي أكثر من موضع في عبارة واحدة وذلك مثل "مَنْ" (التي هي الأصل في الاستفهام (1) وما الاستفهامتين والظروف التي تستعمل في الاستفهام فإنها تقع في موضع الحرف تكون بمنزلة الهمزة (كما رأينا) فتقدم وجوبا وتكون في نفس التركيب في موضع خبر في مثل " أين زيد " فلا يكون هذا الخبر إلا مقدّما . وليس من الضروري أن يكون مجرى الشيء مما ثلا تماما لمجرى الباب المنقول إليه وموضعه . وقد ألح النحويون علي ذلك كثيرا : " وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه وذلك قولك مررت برجل يقول " ذاك " فيقول في موضع قائل وليس إعرابه كإعرابه " الكتاب (280/1)و : "زيد في قولك : يا زيد بن عمرو موضع نصب كما أن أم في موضع جرّ في قولك : يا ابن أم ولكنه لفظ كما ذكرت وهو على الأصل " (314/1).

فالموضع على هذا الأساس شيء ومحتواه أي ما يدخل فيه ، بشيء آخر . ونستنتج من هذا أمرا مهما جدّا (قد فات الكثير من اللسانيين الغربيين وأتباعهم من العرب) وهو أن موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام غير موضعها .فالاهتمام بما ظهر في اللفظ وموقعه أي الموقع الذي تقع فيه في كلام محصّل (actualised=)في مكان محسوس من كلام ملفوظ بالفعل هو جوهر المذهب الذي اختص به المنتمون إلى المدرسة الاستغراقية أو القرائنية الأمريكية فالـ Distribution (2) عندهم هو استغراق القرائن التي يمكن أن تكتنف بها الوحدة أي جميع مواقعها الممكنة في الكلام أو كما يقول عنها الرماني : قسمة مواقعها (فقد جاء في شرحه : " ما قسمة المواقع إن المكسورة وأن " المفتوحة " (شرحه 165/5) .

والدليل علي عدم تطابق الموقع المحصّل المحسوس للوحدة والموضع عند النحاة العرب هو تمييزهم بين حالة الوحدة التي هي عليه في اللفظ وما ينبغي أن تكون عليه بحسب ما يقتضيه القياس أو الباب وقد يتطابق اللفظ والموضع وقد يفترقان

---

١)والأصل هو الملازم لمجرى واحد مستمر لا يفارقه ولا يحتاج الى علامة تدل عليه مثل الفروع .

(٢) لا أدري لماذا يختار بعض الناس معني التوزيع في ترجمة هذه الكلمة فهذا المعنى غير مقصود أبدا وأقرب كلمة عربية إلى مقصودهم هي القسمة كما سنراه عند ذكرنا لقول الرماني ويسمى موقع الوحدة عند القرائنيين Slot.

فإذا جاء اللفظ مخالفا للموضع بحث النحاة عن العلة أى عن العارض الذى أخرجه عن أصله ووجهه .

وإذا جاء الموضع وخالف ظاهره قيل إنه ردّ إلى أصله . ويبين ذلك قول سيبويه فى (قبلُ وبعدُ) مضمومتين: "قد يكونان فى موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل"(311/1) وقال أيضا :" عملت (لا) فيما بعدها وإن كان موضع ابتداء كما عملت (مِنْ) فى الغلام وان كان موضع ابتداء (فى : هل مِنْ غلام ؟) (354) وقال الخليل فى نحو " لا أم لى ... ولا أب " كما أن الشاعر ممن قال فلسنا بالجبال ولا الحديدا " أجراه على الموضع (1) (352/1) . فالحمل على الموضع كثير فى كلام العرب. ولا ينبغى أن نذهب بعيدا فالموضع لا يمكن أن يكون الموقع الظاهر فى اللفظ، وبالفظ أى بظهور لفظة محسوسة فى مكان معين من الكلام كما هو الشأن عند القرائنيين الأمريكيين (Slot) لسبب بسيط وهو أولا اعتبار النحاة الموضع الذى تظهر فيه الوحدة فى مستوى التراكيب واحدا سواء قدمت أم أخرت وذلك مثل " ضربت زيد أو زيدا ضربت" فهذا يدل على أن الموضع المقصود عندهم غير الموقع اللفظى . وثانيا إطلاقهم كلمة الموضع على الخالى من كل وحدة وبعبارة أوضح على الموقع الذى كان يمكن أن تظهر فيه وحدة تنتمى إلى الباب من الوحدات التى تدخل عادة فى هذا الموضع. فبالنسبة الى جملة مثل " كتاب " كجواب للسؤال : ما هذا ؟ أو ما بيدك ؟ ففيها ثلاثة مواضع وهى: موضع الابتداء، وموضع المبتدأ، وموضع الخبر، ولم يظهر فى اللفظ إلا عنصر واحد فى موضع الخبر وكان يمكن أن تأتى كلمة " هذا " فى موضع المبتدأ بل وحرف التوكيد " إن " مع " هذا " إن رأى المتكلم أن التوكيد ههنا ضرورى (بحسب مقتضى الحال) .

فبهذا يتضح أن الموضع هو موقع تقديرى واعتبارى أى مجرد تقتضيه بنية الجملة فى مستوى التراكيب وقد يكون خاليا فلا يظهر له أثر فى اللفظ المسموع فهو وضع معين يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الجملة لفظا أو تقديرا فقد تخلو الجملة من بعض أجزائها إلا أن مواضعها موجودة متصورة مرسومة فى مثال الجملة أى نمطها وقياسها . وما يقال عن الموضع ههنا يمكن أن يقال عن الموضع فى مستويات أدنى منها .

ب) الموضع فى مستوى ما نسميه فى النظرية الخليلية الحديثة باللفظة:

(1) لا على الحرف الذى عمل فى الاسم " كما قال سيبويه قبل ذلك .

إن الاسم أو الفعل عند النحاة الأولين لا ينحصران فى مثل : كتاب ورجُل وفهرس وضرب وجلس وأمثلتهما أى لا يكون مثل كتاب هو الوضع الوحيد لما يسميه النحاة اسما وكذلك ضرب أو ضربت أو ضربوا لا تكون أفعالا هى وحدها . وذلك لأن فى مثل " كتاب " يمكن أن تدخل عليه أشياء خاصة بالاسم يمتاز بها وحده فتدخل عليه وتخرج كما يقول الخليل (ولا تدخل على غير الاسم) فهى منه إذن (كثيرا ما يقول سيبويه : " هو منَ اسمه " (45-44/1 أو داخل فى الاسم : 28,89,84/) مشيرا إلى هذه الأشياء الداخلة عليه وقد ينفى ذلك بالنسبة إلى أشياء لا تدخل عليه فيقول " ليست من اسمه " أو منفصل عنه " (208.202). وعلى هذا فعبارة " كتاب " تقتضى كاسم كامل الاسمية عددا من المواضع يكون كل واحد منها موضعا خاصا لإحدى الزوائد التى تدخل على الاسم ففى الاسم فى تصور الخليل وسيبويه أى كبنية ومثال ستة مواضع يمكن أن تخلو كلها مما تدخل فيها إلا الموضع المركزى وهو " الاسم المفرد " كما يقول سيبويه، وكل عبارة تتكون من هذه النواة مع زيادة خاصة فهى بمنزلة اسم مفرد أو اسم واحد (45-44.229-228/1) وكل هذه الدواخل يقول عنها النحاة إنها من تمام الاسم (الكتاب 323.306.128.45-44/1 وشرح الرمانى 133/2.91/3) . "فكتاب" هو بمنزلة " الكتاب " لأنه يأتى فى موضعه فى مستوى الجملة وبمنزلة " كتاب زيد " و " الكتاب الذى قرأته أمس " وبمنزلة " بالكتاب " فى موضع المعمول الثانى فلكل هذه الزوائد موضع فى بنية الاسم . فإذا قلنا " بكتاب " فهناك موضع تقديرى بين الباء وكتاب وهو موضع الألف واللام . وها هى ذى المواضع الستة :

حرف الجر	أداة التعريف	النواة الاسمية	علامة الإعراب	التنوين(1) أو المضاف إليه	الصفة
← 2	→ 1	↔ 0	← 1	← 2	← 3

فكل هذه المواضع تكوّن مثال الاسم وحتى لا يقع التباس بين الاسم ككلمة مفردة (أى مجردة مما يدخل عليها) وبين الاسم مع الزوائد الداخلة عليه أطلقنا على هذا الأخير مصطلحا استعمله الرضى وابن يعيش وهو اللفظة (الاسمية أو الفعلية) (انظر مقالاتنا عن اللسانيات الخليلية الحديثة) .

---

(1) وليست كل الأسماء تحتمل كل هذه الزوائد فهناك الممنوع من الصرف لا يحتمل التنوين والكسر — إلا فى حالات معينة — وهناك العلم المعرف بنفسه لا تدخل عليه ال وهناك المبنى لا يدخل عليه الإعراب وغير ذلك .

ج) الموضع فى مستوى الكلم :

إن الكلمة (1)هى كل ما يمكن أن يدخل فى إحدى المواضع الخاصة باللفظة أو المواضع الخاصة بالوحدات التركيبية (الجملة المفيدة) (2) . فالكلمة التى يمكن أن تحلل إلى مكونات أصلية وزوائد هى الاسم المفرد المعرب والفعل المتصرف . ومن المعروف أن الكلمة المفردة المتصرفة تنحل إلى مادة أصلية ومثال أو وزن . فلكل واحد من هذين المكونين مواضع. فالأصل التقديرى يتكون من ثلاثة أو أربعة أحرف مرتبة ترتيبا مثل الكاف والتاء والباء فى كتب وكتاب وكاتب ومكتب فلكل حرف موضع هو رتبته . وأما مثال الكلمة وهو كما حدده الرضى (بدقة عجيبة جدا) : " عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل فى موضعه " (شرح الشافية 2/1) : ففيه مواضع الفاء والعين واللام (فى الثلاثى) وهى متغيرات ومواضع الزوائد وهى الثوابت بالنسبة للوزن . وههنا أيضا يعتبر الموضع اعتباريا وذلك لأن موضع الفاء أو العين أو اللام مثلا قد يكون خاليا وذلك مثل " ف " أمر من " وفى " فموضع الفاء

وموضع اللام خاليان والفرق بين هذا المستوى وما فوقه من المستويات هو أن الخلو هنا هو قسرى واضطرارى وهو لعارض صوتى.أما فى مستوى اللفظة وما فوقها فهو من محض اختيار المتكلم (بحسب غرضه ومقتضى الحال). ثم هناك فرق آخر بين مستوى التراكيب وما تحته وهو أن العناصر الداخلة فى اللفظة والداخلة فى الكلمة لا يمكن أن يحصل فيها تقديم وتأخير أما المستوى الأعلى فيمكن ذلك فى بعض الأوضاع لكن بشروط معينة .

إن الموضع فى كل هذه المستويات هو كما قلنا عبارة عن موقع اعتبارى تدخل فيه مجموعة من العناصر تختص به فى الأصل . ونضيف شيئا مهمّا هنا يخص كيفية اكتشاف المواضع أو استنباط البنى والمثل عند النحاة الأولين وهو كالتالى :(لا ننسى أن الخليل كان من أبرز الرياضيين): يتولّد الموضع (بهذا المعنى) عن عمليتين اثنتين :

1) بحمل عبارة على عبارات أخرى من جنسها لبيان تكافئها (على المحور التركيبى) إن كان هناك تكافؤ .

(1)قد تكون الكلمة مورفيما أى وحدة دالّة وقد تكون أكثر من مورفيم

(2)الفرق بين الأولى والثانية أن مواضع الجملة المفيدة وهى موضع العامل وموضع المعمول الأول وموضع المعمول الثانى ومواضع المخصصات الزائدة قد يدخل فيها ــ خلافا لمواضع اللفظة ــ الاسم المفرد / أو بزوائده أو الفعل مع فاعله وحده أو بزوائدة (اللفظة الاسمية والفعلية) وحتى التراكيب (جمل تقع فى موضع المفرد) انظر كتابنا : علم العربية وعلم اللسان العام .

2) بمقارنة ترتيب عناصر كل عبارة لاكتشاف الترتيب المشترك بينها (على المحور التصريفى الاستبدالى (1)).والتركيب بين هاتين العمليتين ــ وهو القياس التمثيلى العربى ــ ينتج منه المثال أو البنية المجردة التى تجمع بين هذه العبارات من حيث بنيتها ليس إلا. وهذا هو " الجامع " الذى به يتعادل الحكم .

د) الموضع فى مستوى الخطاب (وله علاقة بحكم الكلام من استفهام وخبر وأمر ونهى وشرط وغير ذلك):

يستعمل النحاة العرب الموضع فى هذا المستوى كلما أضافوه إلى الكلام بحرف "من " : " وموضعها من الكلام (كلهم أن يعمّ ببعضها ويؤكد ببعضها بعد ما يذكر الاسم (الكتاب 274/1)أى موضعها بالنسبة إلى معانى الخطاب . و " واعلم أن لكم موضعين : أحدهما الاستفهام ... والموضع الآخر (2) 291/1) . ويقول المبرد : " وإنما تنظر فى هذه المصادر إلى معانيها فإن كان الموضع بعدها أمرا أو دعاء لم يكن إلا نصبًا " (المقتضب (221/3) .ويقول الرمانى : " لأن التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام (الأشباه ، 298/1) .

ومما سبق نستنتج أن المثال عند النحاة العرب هو مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معينا تدخل فى بعضها ،وقد تخلو منها العناصر الأصلية وفى بعضها الآخر الزائدة . ولا ينحصر المثال فى مستوى الكلم (الأوزان) بل يوجد فى كل مستويات اللغة بما فيها التراكيب وما فوقها .

فمثال التركيب فى مستوى الجملة المفيدة يتكون من موضع الفعل والابتداء والنواسخ وهو موضع العامل ومن موضع الفاعل وهو موضع المعمول الأول (المبتدأ والفاعل وما يقوم مقامها) وموضع المعمول الثانى (الخبر والمفعول به وما يقوم مقامهما) وهى النواة وتدخل على هذه النواة مواضع للعناصر المخصصة (الحال والتمييز والمفاعيل الأخرى) .

ومثال اللفظة قد مضى تمثيله. وهناك مثال واحد للاسم وثلاثة مثل للفعل أما مثل الكلم أو أوزانها وأبنيتها (الاسم المفرد والفعل المفرد) فقال النحلة بأنها تبلغ ألفا وثلاثمائة مثالا . وقد أحصى منها سيبويه ثلاثمائة تقريبا وهى أشهرها .

2)" أقائم أخواك " كمثال لا يمكن أن تفسر بنيته إلا بالاعتماد على مفهوم الموضع.

1-ما قاله الخليل وسيبويه

جاء فى الكتاب : " وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : " قائم زيد " وذاك

(١) كما يقول اللسانيون المحدثون .

(2)الخبر هنا يقابل الإنشاء لا المبتدأ (والإنشاء كلمة أحدثت كمصطلح بعد سيبويه ويقابل الخبر بهذا المعنى عند سيبويه كل ما ليس بواجب ، كما يقول إلا النفى .

إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتـــدأ ... فإذا لم يريدوا هذا المعـــنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله : يقول زيد وقام زيـــد قبح لأنه اسم . وإنما حسن عندهـــم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جـــرى على موصوف أو جرى على اســـم قـــد عمل فيه كما أنه لا يكـــون مفعـــولا فى "ضارب " حتى يكون محمولا على غـــيره فيقول : " هذا ضـــارب زيـــدًا " ... ولا يكون " ضارب زيدا " على " ضربـــت زيدا " فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجرى مجرى الفعل المبتـــدأ " (278/1). ذكر سيبويه هنا المواضع التى يحسن مجـــىء الصفة العاملة عمل الفعل فيها إلا موضعـــا واحدا وهو أهمها :أى موضع الفعل وذلك عند كلامه عن مواضع الاسم التى يمكـــن أن يقع فيها الفعل وخاصة المضارع ليبـــين علة رفعه . فقال " اعلم أنها إذا كـــلنت فى موضع اسم مبتدأ ... فأما مـــــا كـــان فى موضع مبتدأ فقولك : يقول زيـــد ذاك ... ومن ذلك أيضا : هلا يقول زيـــد ذاك " فيقول فى موضع ابتداء " (409-410). فى هذا الكلام شىء من الغموض وذلـــك بسبب استعمال سيبويه لعبارة " موضـــع مبتدأ ". فنتج عن ذلك أن التبس الأمـــر على كل من جاء بعـــــده فـــاعتقدوا أن سيبويه أراد بهذا الموضع الاسم الذى يعمل فيه الابتداء .

2-ما قاله الأخفش وابن السراج:

يقول ابن السراج : " وحسن عندهـــم : " أقائم أبوك " " وأخارج أخوك " تشـــبيها بهذا إذا اعتمد قائم على شىء قبله ... فإذا قلت : (أقائم أبوك) فقائم مرتفع بالابتداء و(أبوك) رفع بفعلها وهما قد سدّ مسدّ الخبر " (الأصول 32/1-33). وتبعه أصحابـه فى ذلك بالحرف مثل أبى على الفارســـى (الإيضاح 34/1-35) والرمـــانى (شـــرح الكتاب ، 136/2)وكذلك كل من جـــاء بعده . فمن أين لهـــم هـــذا التفســـير ؟ والإجابة عن هذا السؤال توجد فى كتـلب الأصول لابن السراج فقد ذكـــر أقـــوال الأخفش تلميذ سيبويه فى هـــذا النحـــو بالذات . قال : قال الأخفش : أقـــول : " إن فى الدار جالسا أخـــواك " فـــأنصب جالسا بإن وأرفـــع الأخويـــن بفعلـــهما وأستغنى بهما عن خبر إن كمـــا أقـــول : أذاهب أخواك فأرفع أذاهـــب بـــالابتداء وأخواك بفعلهما وأستغنى بهما عن خـــبر الابتداء لأن خبر الابتداء جىء بـــه ليتـــم الكلام ... وتقول : إن فيها قائما أخـــواك

وإن شئت قائمين أخويك فتنصب أخويك بإن وقائمين على الحال وفيها خبر إن وهو خبر مقدم ".انتهى كلام الأخفش ويواصل ابن السراج:وأجاز الفراء:إن قائما الزيدان وإن قائما الزيدون على معنى: إن من قام الزيدان ..(الأصول 286-287).

يظهر من هذا جليا أن الأخفش فهم من عبارة سيبويه " فى موضع اسم مبتدأ أو موضع مبتدأ " أن اسم الفاعل العامل عمل فعله هو مبتدأ وأن الابتداء وبالتالى ، هو الذى رفعه، وكونه مرفوعا يقتضى أن يكون له رافع مع علمه ــ وهو واضح ــ أن لهذه الصفة فاعل فلجأ إلى وجود هذا الفاعل ليفسر عدم وجود خبر بهذا المبتدأ مع أنه كلام تام .

3 – ما قاله الرضى:

وأول من انتبه، فى علمنا ، إلى ضعف هذا التأويل هو الرضى الاسترابادى . وقد ميّز قبله ابن الحاجب صاحب النص الذى شرحه ، بين المبتدأ الذى يلزمه خبر وهذا الذى يسميه مبتدأ أيضا لكن من نوع آخر وهو شيء يحتاج إلى توضيح. وامتاز الرضى هو وحده بأن قال:" وهذا ليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصل من خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسده ولو تكلفت تقدير خبر لم يتأت إذ هو فى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له . فمن ثم تم بفاعله كلاما ...ولهذا أيضا لا يصغّر ولا يوصف ولا يعرّف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلونى البراغيث " (شرح الكافية 86/1) وقال أيضا : " فهذه كلها مبتدآت لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفى فيلزم الصدر ... ويجوز عند الأخفش والفراء : "إن قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال فى ظن أيضا نحو : ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس (1) لأن الصفة لا تصير فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام أو دخول مالا بد من تقديرها فعلا بعده كالام الموصله . وأما إنّ وظنّ فليسا من ذينك فى شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما(المرجع نفسه ، 87) .

كلام رجل عبقرى ! وعهدنا به يهجم بذهنه مثل الخليل على أدق المعانى العلمية وأعمقها . أما فيما يخص كلام سيبويه فلم يدرك الأخفش ومن تبعه فى ذلك أن عبارة الكتاب :" فى موضع اسم مبتدأ " هى مساوية لـ " فى موضع الفعل

(1)ولم يأت زيادة على ذلك أى سماع يؤيده .

المبتدأ " الكتاب) 278/1). فالفعل المبتـــدأ عنده هو الفعل الذى وقـــع فى موضعـــه الأصلى (إذ قد يقع فى موضع الاســـم) أى موضع العامل فى الاسم غير الجار وهو الفعل والنواسخ والابتداء والدليل علـــى ذلك أن سيبويه قال بالنص الصريـــح: إن اسم الفاعل هنا فى موضع ابتداء ثم إنـــه يسمى كل ما يغطى هذا الموضع مبتـــدأ وذلك مثل الفعل كمـــا قلنـــا (كتـــاب 458,410,278/1) . وقال عن " أنّ " إنهـــا لا تكون إلا مبتدأة (461/1). فالاسم المبتـــدأ ليس عنده ههنا الاسم الذى عمـــل فيـــه الابتداء كما فهمه الأخفش بـــل الاســـم الذى يقع فى موضع الابتداء نفسه الـــذى هو موضع العامل فى الاسم لأنه يعمـــل عمل الفعـــل تماما ويتم به الكلام ويقوم مقامه فى موضعه وليس فى موضع الاســـم الذى يعمل فيه الابتداء والدليل على ذلك ينحصر فى هاتين الحقيقتين :

1- لا يتصرف اسم الفاعل(هنا فقط) تصرف الاسم (التعريف والتمييز والتثنية والجمع والوصف)

2-لا يمكن أن يحذف فى هذه الحالة الفاعل وغيره مما يعمل فيه ويجوز هـــذا أو ذاك فى الصفة العاملة عمل الفعل فى غـــير هذا الموضع : يقال : هنّ حواجّ بيـــتَ الله " بالنصب (الكتـــاب 57/1) . والصفـــة العاملة هنا فى موضع خبر (معمـــول 2) كما يجوز حذف معمول الصفة فـــاعلا أو مفعولا فى غير موضع العامل يجوز: مررت برجل ضارب أخوه عمرا وبرجل ضـــلوب وهذا متعذر إذا جاءت الصفة العاملـــة فى موضع العامل فلا يحذف الفاعل لأنه بـــه يتم الكلام . ويمكن أن يرسم هذا هكذا :

أنظر الجدول فى الصفحة التالية

مثال (أو حدّ إجرائي) لهذه الأنحاء

ص	ع	م(1)	م(2)
موضع ماله الصدارة	موضع العامل (الابتداء أو النواسخ أو الفعل)	موضع المعمول الأول أول مايشغل العامل الفاعل والمبتدأ واسم النواسخ	موضع المعمول الثاني (المفعول به أو الخبر)
ϕ (1)	يقوم	أخواك	المعمول 2هنا قد يكون معد وما (وجوبا أو جوازاً) زيدًا
أ	قائمٌ	أخواك	
ما	قائمٌ	أخواك	
أ أوما	ضارب	أخواك	
ϕ(2)	ϕ (الابتداء)	أخواك	قائمان
إنَّ	(3)	أخويْك	قائمان
ϕ (2)	كان	أخواك	قائمَيْن
ϕ (2)	ظننتُ	أخويْك	قائمَيْن

القياس العربي(4) (استنباط البنية الجامعة من عدة أنحاء)

جملة فعلية ومنايقوم مقامها

وبالقلب : قائمان أخواك المعمول هنا ضرورى

(1)هذه علامة الخُلُوّ فالفعل جاء فى موضعه الأصلى (الفعل المبتدأ) فلا يحتاج إلى نفى أو استفهام بخلاف اسمَى الفاعل والمفعول .

(2)هذا الموضع يمكن أن يظهر فيه كل ماله الصدارة (نفى ، استفهام وعدم دخول أى شىء - ϕ)

(3)إنَّ وحدها تُغطّى موضع الصدارة وموضع العامل فى الاسم فى الوقت نفسه .

(4)قارن بقول ابن السراج : " قياس ظننت وإن وكان والابتداء واحد (الأصول (78/2).

وبهذا الرسم تتضح أهمية الموضع (فى داخل المثال) العظيمة كما تتضح أهمية العملية الاستنباطية التى هى القياس التمثيلى (حمل شيء على شيء لجامع بينهما) ويستحيل فى هذا القياس الممثل بهذا الرسم أن تدخل إن أو ظننت على أقائم وسيبويه(مع شيخه الجليل والرضى) هُم الذين تنبهوا إلى ذلك .

أما إعراب هذه الصفة فهذا راجع إلى اصلها وهى الاسمية وكونها فى موضع الفعل لا يمنعها من هاتين الميزتين الاسميتين: دخول التنوين والإعراب . ويمكن أن تكون مجرورة (مثل : غير قائم أخواك) أو مرفوعة . أما الرفع فهو لتجردها وجوبا من العامل اللفظى رافعا أو ناصبا إذ هى فى موضعها وفى نفس الوقت لتجردها من الجار (الذى قد يدخل عليها والجار من حدّ الاسم أى داخل فيه) .

وهذا يفسر أيضا أن سيبويه يجعل عامل الرفع فى الفعل المضارع وقوعه فى موضع الاسم وهذا الاسم هو هذه الصفة لا أى اسم فلا يمكن أن يقال إن تجرّده من الناصب والجازم كما ذهب إلى ذلك الكوفيون ثم ابن مالك هو عامل الرفع فيه لأن ما يعمل ـــ كما قال سيبويه ـــ فى الاسم ـــ وهو هنا التجرّد ـــ لا يعمل فى الفعل (الكتاب 409/1)وهذا تفسير خليلى لم يتفطن له ابن مالك كعادته .

إن هذه الطريقة فى تحليل الكلام واكتشاف البنية الجامعة للعدد الكبير من الأنحاء قد بناها النحاة الأولون ، كما رأينا ، على عدد من المفاهيم والتصورات وعدد من الأساليب فى علاج الكلام . فأما مفهوم الموضع ، كما وصفناه ، وكذلك المثال (والوزن بالنسبة للكلمة) فلا يوجد مثلها فى اللسانيات الغربية إطلاقا . والسبب فى ذلك أن النحاة لايقتضى التحليل عندهم فقط على ظاهر الكلام أى على اللفظ المسموع وحده كما هو الشأن عند اللسانيين المنتمين إلى مذهب البنية . فالنحاة العرب ينطلقون هم أيضا من اللفظ فى ظاهره ولكن لا يتناولون الكلام جملة جملة والقطعة بعد القطعة فيقابلوا بينها لاظهار الفوارق بينها من حيث صفاتها الذاتية بل يحملون هذا النحو على ذاك أى يجعلون الأنحاء الكثيرة من تلك التى تنتمى إلى باب واحد (إلى مجموعة بالمعنى الرياضى) بعضها بازاء بعض حتى يظهر الترتيب والنظم (لا الصفات الذاتية فقط) والمثال الذى يجمعها ويجعل منها بابا ويؤديهم هذا العمل القياسى الاستنباطى إلى استخراج مواضع أو أوضاع فى داخل المثال وهى العناصر المجرّدة التى يتكوّن منها المثال أو

البنية وكل موضع تختص بالدخول فيه جنس من الوحدات اللغوية . وقد يكون فارغا مثل المجموعة الرياضية . وهذا الجمع الذى أشرنا إليه هو نفسه من قبيل العمليات الرياضية فهو فى اصطلاح الرياضيات الحديثة تطبيق مجموعة على مجموعة بالتكافؤ (طرداً وعكسًا كما يقول علماؤنا القدامى) . وكل هذا يفسر معنى ما قاله ابن جنى فى كتاب الخصائص عن الموضع : " وهذا يدلّك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف يقع فيها . ألا ترى أن الموضع موضع جمع وقد تقدم فى الأول لفظ الجمع فتُرك اللفظ ومُوجب الموضع إلى الإفراد لأنه مما يؤلف فى هذا المكان (419/2).

وبالله التوفيق

عبد الرحمن الحاج صالح
عضو المجمع المراسل
من الجزائر

المراجع

ـــ سيبويه ، الكتاب ، ط . بولاق ، جزأن 1316-1314.

ـــ الأخفش ، معانى القرآن ، تحقيق د. فائز فارس ، ط الثانية ، الكويت ، 1981.

ـــ ابن السراج ، الأصول فى النحو ، مخطوطة المكتبة العامة بالرباط رقم 326أوقاف .

ـــ ابن جنى ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، 3 أجزاء ، القاهرة ، 1389– 1385 .

ـــ الرضى الاسترابادى ، شرح الشافية ، 3 أجزاء ، القاهرة 1939.

ـــ " " " شرح الكافية ، اسطنبول ، 1275.

ـــ المبرد ، المقتضب ، تحقيق ع . عضيمة ، 4 أجزاء ، القاهرة ، 1385.

ـــ الرمانى ، شرح الكتاب مصوّرة لمخطوطة رقم 1984 إلى 1987 نحو معهد المخطوطات العربية .

ـــ أبو على الفارسى ، الإيضاح ، تحقيق د. الشاذلى فرهودى . القاهرة . 1789.

ـــ الفراء ، معانى القرآن ، 3أجزاء تحقيق على النجار وآخرين ، القاهرة ، 1956-1973.

-

- Ch. F . Hockett, A Course in Modern linguistics , New-York, 1958
- K . Pike ,Language in Rélation to united Theorie of the structure of human behavior, Blendale , calif ., 1945-1950.
- A. Hadj-salah, Arabic linguistics and Phonetics , in Applied Arabic linguistics and signal and information processing, hemisphere, new-york , 1986.